جامعة
بنغازي الحديثة

مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

مجلة علمية الكترونية محكمة

Journal of Benghazi Modern University of Sciences and Humanities

العدد الثاني

لسنة 2018

حقوق الطبع محفوظة

شروط كتابة البحث العلمي في مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

1- الملخص باللغة العربية وباللغة الانجليزية (150 كلمة).
2- المقدمة، وتشمل التالي:
- ❖ نبذة عن موضوع الدراسة (مدخل).
- ❖ مشكلة الدراسة.
- ❖ أهمية الدراسة.
- ❖ أهداف الدراسة.
- ❖ المنهج العلمي المتبع في الدراسة.

3- الخاتمة. (أهم نتائج البحث - التوصيات).
4- قائمة المصادر والمراجع.
5- عدد صفحات البحث لا تزيد عن (25) صفحة متضمنة الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

القواعد العامة لقبول النشر

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والانجليزية؛ والتي تتوافر فيها الشروط الآتية:

- أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية (النتائج) والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
- ألا يكون البحث قد سبق نشرة أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى أو مستل من رسالة أو اطروحة علمية.
- أن يكون البحث مراعياً لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال - إن وجدت - ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Arial 'Body') للغة العربية. وحجم الخط (12) بخط (Times New Roman) للغة الإنجليزية.
- أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية.
- أن يكون البحث ملتزما بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) وتثبيت هوامش البحث في نفس الصفحة والمصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو الآتي:
- أن تُثبت المراجع بذكر اسم المؤلف، ثم يوضع تاريخ نشرة بين حاصرتين، ويلي ذلك عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الجزء، ورقم الصفحة.
- عند استخدام الدوريات (المجلات، المؤتمرات العلمية، الندوات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الصفحة.

2. يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (150 كلمة) بحيث يتضمن مشكلة الدراسة، والهدف الرئيسي للدراسة، ومنهجية الدراسة، ونتائج الدراسة. ووضع الكلمات الرئيسية في نهاية الملخص (خمس كلمات).

3. تحتفظ مجلة جامعة بنغازي الحديثة بحقها في أسلوب إخراج البحث النهائي عند النشر.

إجراءات النشر

ترسل جميع المواد عبر البريد الالكتروني الخاص بالمجلة جامعة بنغازي الحديثة وهو كالتالي:

- ✓ يرسل البحث الكترونياً (Word + Pdf) إلى عنوان المجلة info.jmbush@bmu.edu.ly او نسخة على CD بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبة العلمي، ومكان عملة، ومجاله.
- ✓ يرفق مع البحث نموذج تقديم ورقة بحثية للنشر (موجود على موقع المجلة) وكذلك ارفاق موجز للسيرة الذاتية للباحث إلكترونياً.
- ✓ لا يقبل استلام الورقة العلمية الا بشروط وفورمات مجلة جامعة بنغازي الحديثة.
- ✓ في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضة على مُحكِّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث، وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
- ✓ يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال شهرين من تاريخ الاستلام للبحث، وبموعد النشر، ورقم العدد الذي سينشر فيه البحث.
- ✓ في حالة ورود ملاحظات من المحكِّمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن تعاد للمجلة خلال مدة أقصاها عشرة أيام.
- ✓ الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى الباحثين.
- ✓ الأفكار الواردة فيما ينشر من دراسات وبحوث وعروض تعبر عن أراء أصحابها.
- ✓ لا يجوز نشر إي من المواد المنشورة في المجلة مرة أخرى.
- ✓ يدفع الراغب في نشر بحثه مبلغ قدره (400 د.ل) دينار ليبي إذا كان الباحث من داخل ليبيا، و (200 $) دولار أمريكي إذا كان الباحث من خارج ليبيا. علماً بأن حسابنا القابل للتحويل هو: **(بنغازي – ليبيا - مصرف التجارة والتنمية، الفرع الرئيسي - بنغازي، رقم 001-225540-0011. الاسم (صلاح الأمين عبدالله محمد)**.
- ✓ جميع المواد المنشورة في المجلة تخضع لقانون حقوق الملكية الفكرية للمجلة.

info.jmbush@bmu.edu.ly

00218913262838

د. صلاح الأمين عبدالله
رئيس تحرير مجلة جامعة بنغازي الحديثة
Dr.salahshalufi@bmu.edu.ly

قضية استقلال ليبيا في المحافل الدولية والإقليمية 1945- 1952م

أ. مسعود محمد يونس
(عضو هيئة التدريس بدرجة مساعد محاضر - جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الاسلامية – البيضاء – ليبيا)

الملخص:

نستهل هذا البحث بمقدمة تم التطرق فيها الى أهمية الفترة التاريخية لبداية هذا البحث ألا وهي سنة 1945م الذي شهدت نهاية الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من متغيرات على المستوى الدولي، ثم تناولنا البحث قضية استقلال ليبيا في المحافل الدولية بدءاً من مؤتمر لندن 1945م الى معاهدة الصلح مع إيطاليا 1947م، وبعد عجز الدول الكبرى عن حل القضية الليبية من خلال هذه المؤتمرات أحيلت قضية ليبيا إلى هيئة الأمم المتحدة التي من خلالها تحصلت ليبيا على استقلالها، ولكن بعد أن مرت قضية ليبيا بين أروقة الأمم المتحدة بسجالٍ كبيرٍ بين الدول الكبرى التي كانت تُعارض وبشدة منح ليبيا استقلالها، ولكن في النهاية بفضل جهود الليبيين وجهود الجامعة العربية قررت هيئة الأمم المتحدة منح ليبيا استقلالها في أول يناير 1952م.

- المقدمــة:

تأتي أهمية الفترة التاريخية لهذا البحث كونها تبدأ بعام 1945م الذي شهد نهاية الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من متغيرات على المستوى الدولي بوجهٍ عام، وعلى الساحة الليبية بصفةٍ خاصة، وقد كانت قضية استقلال ليبيا إحدى القضايا الهامة التي تم بحثها من خلال المؤتمرات التي أعقبت الحرب، ونظراً لأهميتها الاستراتيجية أصبحت محل نزاعٍ دوليٍّ تتنافس عليه القوى الكُبرى ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية تُبدي اهتماماً بمنطقة شمال أفريقيا إلا في إطار مصالحها التجارية المحددة، إذ كانت تعتبر هذه المنطقة واقعة تحت النفوذ الأوروبي. وظل هذا التوجه ثابتاً في سياستها في السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية وعندما أصبحت شريكةً وطرفاً في الحرب إلى جانب الحلفاء. وزاد اهتمامها بالمنطقة بعد بروز الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى في الطرف المقابل، فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن صيغ جديدة لسياستها الخارجية، وتمثلت هذه السياسة في ربط المنطقة بسلسلة من الحلفاء والاتفاقيات العسكرية حِفاظاً على مصالحها الاستراتيجية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، تحت ستار حماية العالم الحر، وكانت ليبيا تُمثل حلقة مهمة في الحسابات الأمريكية .

وقع اختيارنا على موضوع (قضية استقلال ليبيا في المحافل الدولية والإقليمية) كونها مرحلة مهمة في التاريخ المعاصر لليبيا، إذ أنها شهدت استقلال ليبيا وظهورها كدولة عربية موحدة لها وزنها السياسي القومي والدولي.

وتبعاً لذلك تناول البحث قضية استقلال ليبيا في المحافل الدولية والاقليمية وتم التركيز فيه على قضية ليبيا في المؤتمرات الدولية وفي الأمم المتحدة ودور الجامعة العربية في قضية استقلال ليبيا.

واعتمدنا في كتابة هذا البحث على دراسات علمية من بينها دراسة الأكاديمي المعروف "مجيد خدوري": (ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي) التي كانت مرجعاً هاماً قدم لنا جميع التفاصيل فيما يخص السياسة الداخلية وتطورها وعلاقات ليبيا الخارجية بشكلٍ موضوعيٍّ ودقيق. ويأتي كتاب "سامي حكيم": (استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة)

وكتاب" نقولا زيادة": (ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال) بالدرجة الثانية بعد كتاب "مجيد خدوري" في إثراء هذا البحث بمعلومات مفيدة وقيمة.

ـ المبحث الأول: قضية ليبيا في المؤتمرات الدولية:

كانت ليبيا جزءاً من المستعمرات الإيطالية التي دار النقاش حول مصيرها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ كانت هذه المستعمرات خاضعة للسيادة الإيطالية ولا يمكن البتُّ في مصيرها، وقد استفادت الولايات المتحدة الامريكية وحليفاتها من هذا الجانب بادعائها أن ليبيا لا يمكنها المطالبة بالاستقلال ما دامت المستعمرات الإيطالية معلقة.[1]

لقد تم بحث قضية المستعمرات الإيطالية لأول مرة في مؤتمر بوتسدام (Potsdam) الذي إنعقد من 17 يوليو إلى 2 أغسطس 1945م بعد أن أكمل الحلفاء احتلالهم لألمانيا، فجاء المؤتمر ليضع قرارات مؤتمر ريالتا 1945م موضع التنفيذ الذي حضره الرئيس الامريكي "هاري شيب ترومان" (1945 – 1952م) .(Harrys Trumman) والرئيس "السوفيتي ستالين" (1927–1953م) (stalin) ورئيس الحكومة البريطانية تشرشل (Churchill).[2]

وفي هذا المؤتمر قام الاتحاد السوفيتي بطرح فكرة الوصاية، وكان طبيعياً أن يُجابه هذا الاقتراح بالرفض من الولايات المتحدة الامريكية وحليفاتها بريطانيا وفرنسا، كما أن إيطاليا التي لم تكن حاضرة في المؤتمر طالبت بالاحتفاظ بليبيا كاملة تحت سيادتها مع ضمان وجود القواعد الامريكية والبريطانية بل أنها اعتبرت وجود مثل هذه القواعد ضرورياً لحفظ الأمن.[3] مع ذلك أكدت الولايات المتحدة الأمريكية عدم رغبتها بالوصاية على ليبيا، غير أنها كانت مع الموقف البريطاني الداعي بأحقيتها في ليبيا التي حررها الجيش البريطاني ونعني بذلك (برقة وطرابلس) ولكن المجتمعين لم يتفقوا على رأي معين لاختلاف وجهات النظر بينهم، فأُحيلت إلى وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا لإيجاد حل لمشكلة المستعمرات الإيطالية وتحديد مستقبلها السياسي وفي مقدمتها ليبيا.

أما الاتحاد السوفيتي فقد رأى أن يُعهد إليه بإدارة منطقة طرابلس، وأنه على أتم الاستعداد لاستلام إدارة الأجزاء الغربية من ليبيا، وأقترح على المجلس أن عشر سنوات تكفي لإعداد البلاد للاستقلال، وقد أكد السيد "مولوتوف" Molotov وزير خارجية الاتحاد السوفييتي بأن النظام السوفييتي لن يدخل هذه البلاد مُنفصلاً عن النظام الديمقراطي الذي يرغب فيه الشعب، وقد أوضح بأنه يريد أن يكون له منفذ إلى البحر المتوسط ، وطالب بأن يكون هذا المنفذ في منطقة طرابلس.[4]

أما فرنسا فقد طالبت بتعديل الحدود بين ليبيا وتونس، ورأت أن تسترد المستعمرات السابقة إلى الوصاية الإيطالية، حرصاً منها على توازن القوى الدولية في منطقة البحر المتوسط، وابقاء نفوذها في تونس والجزائر، وكان معنى تعديل الحدود هو ضم أجزاء من ليبيا وخاصة فزان التي تحتلها القوات الفرنسية.[5]

أما بريطانيا فقد وقفت في البداية موقفاً غامضاً، فقد صرَّحت بأنها لا تريد ضم أراضي جديدة ولكنها في الوقت نفسه أكدت بأنها لن تسمح أن تُحتل هذه البلاد من قبل دولة أخرى، ثم أظهرت نواياها في أن يكون لها مركزاً خاصاً في برقة، واعتمدت في ذلك الوعد الذي قطعته على نفسها مع الأمير إدريس السنوسي إبان الحرب العالمية الثانية.

ونشرت جريدة الأهرام المصرية نقلاً عن صحيفة التايمز اللندنية The Times مقالاً عن المستعمرات الإيطالية ذكرت فيه: "إن إقامة حكومة وطنية في برقة على غرار شرق الأردن؛ هو الحق الواضح البين الذي يرضى عنه كل واحد، وأضافت في اليوم الثاني: "وقد تم

ضم هذه البلاد (برقة) تحت الإدارة العسكرية البريطانية منذ أن طردت القوات الألمانية والإيطالية نهائياً في عام 1946م".[6]

ولوحت بأن جميع الأسباب تقضي بإطالة أمد الترتيب الحالي وتنظيمه، وبذلك تبقى بريطانيا مسؤولة عن ادارته، إلى أن تؤلف فيها دولة مستقلة.

- مؤتمر لنـــــدن:

لقد عُقد أول اجتماع لمجلس وزراء خارجية الدول الكبرى في لندن 11 سبتمبر 1945م لبحث قضية المستعمرات الإيطالية السابقة، وقد تعارضت آراء الدول المجتمعة حول القضية الليبية، وكانت القضية موضع مساومات بين هذه الدول، فتقدمت الولايات المتحدة بخطة "الوصاية مشتركة" تحت إشراف الأمم المتحدة، وتستمر هذه الوصاية على ليبيا لمدة عشر سنوات، ثم تُمنح بعدها الاستقلال.

وانتقلت التايمز إلى الحديث عن طرابلس فذكرت: "إنه يلزم دولة خاصة لإدارتها، ويلوح أن روسيا لن تتمسك بمطالبها التي لمَّح إليها السيد مولوتوف فإنها تكاد لا تصلح لإيجاد حل مرض لمشكلة طرابلس، أما الاقتراح الأخير وهو أن يترك لإيطاليا إدارة طرابلس تحت إشراف خاص من مجلس مؤلف تتمثل فيه الأمم المتحدة".[7]

وقد عبَّرت إيطاليا على لسان رئيس وفدها السنيور دي جاسبيري (De Gesibery) في المؤتمر، أنها ترغب في الاحتفاظ بجميع اراضيها، وقد تعارضت آراء الدول أيضاً حول موضوع الوصاية فعلى الرغم من موافقتها عليه من حيث المبدأ فقد تعارضت آراؤهم حول كيفية هذه الوصاية الفردية، فبينما أيدت بريطانيا والولايات المتحدة فكرة الوصاية الجماعية، أيد الاتحاد السوفييتي الوصاية الفردية، وفي الوقت نفسه انفردت فرنسا بمعارضة فكرة الوصاية، وحبَّذت بقاء ليبيا تحت الحكم الإيطالي باعتبار أن تغيير في الوضع القائم سيكون له أثر بالغ على إمبراطورياتها في شمال أفريقيا، وخوفاً من تجميد الموقف وافق الجميع على إحالة المشكلة بأسرها إلى مجلس يضم مندوبين عن وزراء الخارجية، لمناقشة الموضوع في فترة محدودة، يرفع بعدها تقرير مجلس وزراء الخارجية، قبل انعقاد الدورة الثانية بأسبوعين على الأقل، وللمجلس الحق في الاتصال بالدول غير الاعضاء، والتي لها مصلحة في تقرير مصير ليبيا، وهكذا انتهى مؤتمر وزراء الخارجية وبدأ مؤتمر المندوبين ولكن دون جدوى، فقد أصرت روسيا على سياستها إزاء طرابلس، وعملت الولايات المتحدة على ترويج اقتراحها الخاص، بالوصاية الجماعية، وتقدمت بريطانيا بخطة ترمي إلى وضع ليبيا تحت وصاية دائمة.[8] وقد انقضى هذا المؤتمر دون التوصل إلى حل المسألة الليبية ونظراً لتعارض السياسات بين أعضائه خاصة أن كل دولة كانت تعارض مقترحات الدول الأخرى لكي تحقق لنفسها مكاسب على حساب غيرها.

- مؤتمر باريس:

وقعت أحداث خطيرة في الفترة ما بين أكتوبر 1945م وأبريل 1946م، كان لها أثر عميق في الموقف الدولي عامة، والعلاقات البريطانية الروسية بصفة خاصة، منها الانهيار التام في العلاقات بين روسيا ودول غرب أوربا، نتيجة للخلاف حول الوحدة الألمانية، ومسألة التعويضات عن أضرار الحرب، وربط الكتلة البلقانية بالصداقة الروسية، مما كان له أثر خطير على المصالح البريطانية هناك، وفشل الحلفاء في إجلاء القوات الروسية عن إيران في الوقت الذي حددته لها، كذلك موجة الغضب التي اجتاحت الشعب الليبي، كلما سمع أحداً من الدول الكبرى يتحدث عن إمكان عودة إيطاليا إلى ليبيا بوجه عام وطرابلس بوجه خاص عن طريق الوصاية الدولية، ولا تخفي معارضة الشعب الليبي لأي نفوذ أجنبي وإعلان أنهم يفضلون

الاستقلال، هذا إلى جانب مجهودات جامعة الدول العربية لمساعدة ليبيا في الوصول بها إلى الاستقلال التام أو ضعها تحت وصاية الدول العربية.

إزاء هذه الأحداث كان لابد أن تتكيف سياسة كل دولة، خاصة روسيا وبريطانيا مع هذه الأوضاع الجديدة. فلم يعد الاتحاد السوفييتي متمسكاً بمطالبه في طرابلس؛ وقد انعكست سياسته الجديدة في اقتراح تقدم به يتضمن فرض رقابة دولية على طرابلس وبرقه تحت إشراف الأمم المتحدة على أن يكون الحاكم في طرابلس روسياً وفي برقة بريطانياً أو أمريكياً، واقترح أيضاً أن يعاون هذين الحاكمين لجنة استشارية دولية تضم اثنين من ممثلي الشعب الليبي وفي حالة طرابلس يكون للحاكم الروسي نائب إيطالي.[9]

وما إن انتهى ممثل الاتحاد السوفييتي من شرح المزايا لاقتراحه حتى تقدم رئيس الوفد البريطاني المستر "بيفن" Bevin باقتراح يقضي بإعلان استقلال ليبيا بجزئيها طرابلس وبرقة وضمهما في دولة واحدة فوراً.[10]

غير أن هذا الاقتراح لم يجد قبولاً من أعضاء المؤتمر، فقد رفضت فرنسا الاقتراح البريطاني، وأيَّدت الاقتراح الروسي، حيث أن الاقتراح الروسي جاء مُعَبِّراً عن مصالحها لأنها تريد أن يكون الوضع على ما هو عليه حتى لا يكون استقلال ليبيا دافعاً لتأليب شعوب تونس والجزائر ضدها.

وإزاء هذا الاختلاف في وجهات النظر تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بإقتراح تضمن تنازلاً إيطالياً عن سيادتها على ليبيا، وتأجيل مشكلات المستعمرات لمدة سنة تبدأ من تاريخ توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا، ووافقت كل من روسيا وفرنسا على هذا المقترح وكذلك بريطانيا على أن تستمر الإدارة قائمة، إضافة إلى استمرار وزراء الخارجية خلال هذه السنة في بحث هذه القضية ويكون من حقهم إرسال لجنة تحقيق لتقصي الحقائق ومعرفة وجهات نظر السكان، وإذا لم تتوصل الدول الأربع الكبرى إلى حل المسألة الليبية خلال هذه السنة يتم إحالتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.[11]

ـ معاهدة الصلح مع إيطاليا 1947م:

في أوائل أغسطس 1946م انعقد مؤتمر الصلح بباريس لإعداد معاهدة الصلح مع إيطاليا.

وفي 15 سبتمبر 1947م عُقدت هذه المعاهدة واتفقت الدول الأربع الكبرى على تولي وزراء خارجيتها طبقاً لمقترحات باريس أمر بحث حالة هذه المستعمرات بما فيها ليبيا، وعندما قرر وزراء الخارجية إرسال لجنة تحقيق إلى ليبيا لدراسة الأحوال فيها، عارضت الحكومة الأمريكية في أول الأمر لأن ذلك سوف يُتيح لروسيا فرصة التدخل في مشكلة تحرص كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على ابقائها في أيديهما. إلا أن مؤتمر الوكلاء انتهى بأن عيَّن لجنة تحقيق وحدد مدة عملها بستة أشهر ابتداءً من يوم مغادرتها لندن، وأصدر إليها التعليمات بأن تقتصر في تقريرها على ذكر الحقائق، وأن تمتنع عن تقديم أية توصيات تتعلق بحل مشكلة البلاد حلاً نهائياً.

عيَّنت لجنة التحقيق في العشرين من أكتوبر 1947م ووصلت إلى ليبيا في شهر مارس 1948م، وقضت فيها خمس وسبعون يوماً، ففي طرابلس مكثت اللجنة أربعين يوماً، وفي برقة خمسة وعشرين يوماً وفي فزان عشرة أيام، وفي طريق عودتها توقفت اللجنة في روما، حيث استمعت إلى وجهات النظر التي تقدمت بها فئة من الموظفين الإيطاليين السابقين[12]. كما استقت اللجنة معلوماتها من الإدارتان البريطانية والفرنسية.

قدمت اللجنة الرباعية تقريراً مُفصلاً على الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ليبيا، وبالرغم من الاتجاهات المتباينة فقد دلت هذه التحريات على اتفاق عام على بعض المسائل الأساسية، ويظهر ذلك من تقرير اللجنة الرباعية أن ثمة اتجاهاً بين الليبيين يكاد يكون إجماعاً وهو التحرير من الحكم الاجنبي وأماله الاصلية في الحصول على الاستقلال.[13]

وعلى العموم كشف التقرير النهائي عن حقائق على جانب كبير من الخطورة فقد ذهبت وفود الدول الأربع الكبرى، وقد رسمت لنفسها سياسة تتلاءم وسياسة الدولة التابعة لها، فاجتمعت هذه الدول على أن ليبيا ليست في حالة تؤهلها لأن تحكم نفسها بنفسها وهي غير مهيئة للاستقلال.

وقد قوبلت نتائج هذه اللجنة بالاستغراب من الشعب الليبي، ولم تثنيهم عن مواصلة جهادهم في سبيل نيل استقلال بلادهم مُعتمدين في ذلك على تأييد الدول العربية لهم، كما كانوا يأملون في أن تغير بعض الدول الكبرى موقفها، فتقف في صف بلادهم.

انعقد مجلس وزراء خارجية الدول الأربع في باريس في 13 سبتمبر 1948م للبحث في توصيات وكلاء وزراء الخارجية وبدأ الخلاف واضحاً بين المجتمعين فقد اقترحت فرنسا تأجيل القضية سنة ثانية ورأت روسيا أن توضع جميع المستعمرات الإيطالية بما فيها ليبيا تحت وصاية الامم المتحدة المشتركة أما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فقد تقدمتا باقتراح خلاصته أن توضع برقة تحت الوصاية البريطانية على أن يُترك تقرير حالة طرابلس وفزان إلى وقت أخر، ولما لم يتفق الوزراء وانتهى الاجتماع دون التوصل إلى حل المشكلة، وعلى هذا وجهت الدول الأربع رسالة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة في 15 سبتمبر 1948م أشارت فيها إلى ضرورة عرض المشكلة على الجمعية العامة للأمم المتحدة، طبقاً لما نصت عليه هذه الصلح الإيطالية، وهكذا أُحيلت القضية الليبية بكاملها إلى هيئة الأمم المتحدة للفصل فيها.[14]

ـ المبحث الثاني: قضية ليبيا في الأمم المتحدة:

أُحيلت القضية الليبية إلى هيئة الأمم المتحدة بعد أن اخفق مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى في إيجاد حل للمسألة الليبية.

نوقشت القضية الليبية في الأمم المتحدة في أبريل 1949م في بداية القسم الثاني من الدورة الثالثة العادية.[15] وكانت المستعمرات الإيطالية تمثل البند الأول من أعمال اللجنة الأولى المشكلة داخل الأمم المتحدة "السياسة والأمن" وقد دار النقاش حول مسألة استقلال ليبيا والوحدة الطبيعية لمناطقها الإدارية الثلاث (طرابلس وبرقة وفزان) ووصاية الأمم المتحدة وكيفية تنظيم هذه الوصاية، وبذلك ارتبطت قضية استقلال ليبيا ووحدة مناطقها الإدارية الثلاثة بالشكل الذي يجب أن تكون عليه وصاية الأمم المتحدة، فاختلفت الآراء بين من يؤيد وصاية دولة واحدة أو دول مجتمعة في المنظمة الدولية.[16]

حظيت فكرة اشتراك طرابلس وبرقة وفزان في دولة واحدة ذات سيادة تامة بتأييد قوى داخل الأمم المتحدة، لكن هذه الفكرة مرت بنقاش طويل في أروقتها، وفي وسط تضاد الآراء وتلافيها تقدمت الولايات المتحدة الامريكية باقتراح تضمن حصول ليبيا على الاستقلال بعد عشر سنوات من وصاية الأمم المتحدة، على أن تبقى برقة تحت الإدارة البريطانية، ووضع كل من طرابلس وفزان تحت الوصاية التي تحددها الأمم المتحدة، وتقدمت دول أخرى بعدة مقترحات كان بعضها يؤيد الاستقلال التام بعد فترة وصاية للأمم المتحدة.[17]

وطالب الاتحاد السوفييتي بعد رفضه للمقترح الأمريكي، أن تمنح ليبيا الاستقلال بعد خمس سنوات من وصاية الأمم المتحدة، على أن تدار من مجلس الوصاية، بمعاونة لجنة استشارية تتكون من تسعة أعضاء، وكعادته في مناوأته للدول الغربية ربط الاتحاد السوفيتي ذلك بانسحاب وتصفية القواعد العسكرية الأجنبية، وكذلك جميع الفرق والقيادات العسكرية الأجنبية في ليبيا، وشعرت الولايات المتحدة الأمريكية أن المطالب السوفيتية تتضمن تحجيم دورها في

المنطقة، ولذلك رفضت الاقتراح السوفييتي مدعية أن الأمم المتحدة بوصايتها على ليبيا غير قادرة وحدها عل المحافظة على السلم، وأن وجود القواعد العسكرية الأمريكية في طرابلس والبريطانية في برقة ضرورية لحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة.[18]

وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 7/ مارس /1949م بيَّن جون فوستر دالاس (J. Foster Dulles) نائب رئيس الوفد الأمريكي ووزير الخارجية فيما بعد أهلية ليبيا للحكم الذاتي والاستقلال، وشدد على أن أي قرار تتخذه الأمم المتحدة لابد أن يصب في هذا الاتجاه، نظراً لأهمية ليبيا في حفظ الاستقرار والسلام في العالم.

ولكون مصير ليبيا سيؤثر في الميزان الاستراتيجي لمنطقتي البحر المتوسط والشرق الأدنى يقضي الوضع الراهن بوضع ليبيا تحت وصاية دولة قادرة على أن تنهض بهذه البلاد؛ ثم تمكنها من تحقيق استقلالها، طبقاً للمادة "76" من ميثاق الأمم المتحدة، ونوَّه دالاس (Dallas) بأطماع الدول الغربية مذكِّراً بدور بريطانيا في تحرير ليبيا في الحرب العالمية الثانية إذا تحملت قواتها العبء الأكبر في تلك الحرب، وأضاف أن إدارة بريطانيا لبرقة وطرابلس طوال تلك المدة أكسبتها خبرة، وبذلك تكون لها أفضلية في ذلك وعلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تدركها لذلك نطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة سواءً كانت عالجت مشكلة ليبيا بأسرها أم جزءاً منها، أن تعهد بإدارة برقة إلى بريطانيا.[19]

مهَّد حديث دالاس في الأمم المتحدة الطريق لخطة بريطانية-إيطالية عُرفت بخطة "بيفن سفورزا" (Sdforza -Bevin) نسبة لوزيري خارجية البلدين لوضعها موضع التنفيذ، فقد فوجئ أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة بطرح هذه الخطة للمناقشة، وتتضمن وضع برقة وطرابلس وفزان تحت نظام الوصاية الدولية، على أن تعهد إدارة برقة إلى بريطانيا، وتقوم فرنسا بإدارة فزان، وتبقى طرابلس تحت الإدارة البريطانية حتى عام (1951م) وبعد الانسحاب منها تتولى إدارتها إيطاليا، وقد نالت هذه الخطة تأييد الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن بريطانيا ودول امريكا اللاتينية الأعضاء في الجمعية العامة، ولكنها اثارت ردود فعل قوية في أثناء مناقشتها من وفود الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية، فضلاً عن الأقطار العربية، واتهمت الدول المشاركة في دورة الأمم المتحدة الولايات المتحدة الامريكية بأنها هي التي رسمت تفاصيل هذه الخطة المشتركة بين "بيفن وسفورزا" لتأمين قواعدها الاستراتيجية في أفريقيا، وبيَّنوا أن التخطيط الإيطالي البريطاني المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية ينتهك معاهدة السلام مع إيطاليا كما أنها لم تكن لها سابقة في الأمم المتحدة، وكان هذا الفريق يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية في طرحها مشروع حصول ليبيا على الاستقلال بعد عشر سنوات؛ على أن يُعهد بإدارة برقة إلى بريطانيا - كما وضحنا سالفاً - وتبنِّيها لمشروع قرار يتعلق بأن تُعبِّر إيطاليا عن رغبتها في الاشتراك في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة دون تصويت يرمي في جوهره إلى تمرير خطة "بيفن سفورزا" وإقرارها.[20]

عدت الولايات المتحدة الامريكية خطة "بيفن سفورزا" الحل الأمثل في تلك الظروف التي رافقتها أثناء مناقشتها في الأمم المتحدة، وقد أكد ذلك ورن أوستن (Austen W) ممثلها في الأمم المتحدة بقوله: "لقد تعذر الاهتداء إلى حل يوفّق بين المُقترحات المُقدمة توفيقاً تاماً. وعلى كل حال كان من الممكن تطبيق نظام الوصاية الذي وضعته الأمم المتحدة. كما أنه كان من المتيسر وضع اتفاقات الغرض منها، تثبيت حق السكان المعنيين بالأمر على أساس ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة الصلح مع إيطاليا؛ ولكن مثل هذه الخطوات لم تكن لتعني إقامة امبراطورية ولا تعني استعماراً كما أدعى البعض".[21]

وكان ممثل الاتحاد السوفيتي غروميكو (Gromyko) قد اتهم الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها بأنهم أبدوا نوايا استعمارية، ومثلت بشكلٍ كبيرٍ الدوائر الإمبرالية الحاكمة في بلدانهم، وأن رفض الولايات المتحدة الأمريكية المُقترح السوفييتي المُتضمِّن وصاية الأمم

المتحدة، كان الغرض منه تأييد بقاء بريطانيا في برقة، ثم جعل ليبيا مركزاً لقواعدهم الجوية والبرية ونقطة ارتكاز لغزو بلدان أخرى.[22] وقد أثار هذا التصريح المندوب الأمريكي دالاس، فعقد ندوة صحفية ذكر فيها تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع عام (1945م) المعني بالوصاية الدولية بقوله إن الأوضاع الدولية قد تغيرت بشكلٍ كبيرٍ منذ ذلك التاريخ "فالعلاقات متوترة بين دول شرق أوروبا والدول الغربية، ولم يكن الروس قد عزلوا بلادهم وأنصارهم وراء الستار الحديدي" وإن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت الآن تنظر إلى مصالحها ومصالح حليفاتها من الدول الغربية قبل كل شيء، وإن سياسة الولايات المتحدة تُمليها المصالح الاستراتيجية وهي ملتزمة بميثاق دفاع مع دول غرب أوروبا، ولذلك كان تقسيم ليبيا والتأييد الأمريكي لبريطانيا في برقه نتيجة طبيعية، لأنها لا يمكن أن تؤيد بأي ظرف كان وصاية الاتحاد السوفيتي على ليبيا، بالنظر للموقع الاستراتيجي والمزايا البشرية والاقتصادية التي تتمتع بها أفريقيا مما جعلها تمثل أهمية كبيرة لدول غرب أوروبا.[23]

على أي حال لم يُكتب لخطة "بيفن سفورزا" النجاح بسبب عوائق عدة بدءاً من تمسك الرأي العام الليبي بوحدة البلاد ضد مشاريع التقسيم وانتهاءً بالموقف المبدئي تجاه القضية الليبية التي أبداها ممثلوا الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية والأقطار العربية الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أجبرت جهود التحالف الغربي على التراجع. ولذلك كان التصويت النهائي في الدورة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة على خطة "بيفن سفورزا"، مخيباً لآمال الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها من الدول الغربية، بعد أن أيدها أربعة عشر صوتاً وعارضها سبعة وثلاثون وامتنع سبعة عن التصويت.[24]

بعد فشل الأمم المتحدة في إيجاد صيغة نهائية لقضية المستعمرات الإيطالية بدت فكرة استقلال ليبيا واضحة في الدورة الرابعة للأمم المتحدة المنعقدة في أكتوبر (1949م) إذ تولَّت لجنة فرعية تتكون من سبعة عشر عضواً دراسة المشاريع والاقتراحات التي قدمت إلى اللجنة الأولى (السياسة والأمن) وكانت مطالبة بتقديم مشاريع قرارات لحل مشكلة المستعمرات الإيطالية السابقة في أفريقيا، وقد عقدت هذه اللجنة تسعة وعشرين اجتماعاً في المدة الواقعة بين 11 أكتوبر وبداية نوفمبر من العام نفسه، وقدمت ثلاثة مشاريع من وفود العراق والاتحاد السوفييتي والهند كانت تهدف جميعها إلى استقلال ليبيا.[25] وقد أيَّدت الولايات المتحدة ذلك على أن يكون هذا الاستقلال محدداً بمدة زمنية بين ثلاثة أو أربعة أعوام وعلى أن يتم تأليف لجنة تُشرف على ذلك، كما أن لجنة (السياسة والأمن) التابعة للأمم المتحدة وافقت على اقتراح الولايات المتحدة القاضي بتعيين مندوب للأمم المتحدة، ومجلس استشاري لمعاونته في تأسيس حكومة ليبية مستقلة.[26] وبعد مناقشات طويلة اهتدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 نوفمبر 1949م إلى مشروع قرار أيَّده تسع وأربعون عضواً وعارضه عضو واحد وامتنع ثمانية أعضاء عن التصويت وقد تضمَّن مشروع القرار:

1. تصبح ليبيا المؤلفة من طرابلس وبرقة وفزان دولة مستقلة ذات سيادة.
2. يحقق هذا الاستقلال بأسرع ما يمكن شرط أن لا يتأخر عن أول يناير 1952م.
3. يجتمع مندوبون عن برقة وطرابلس وفزان في شكل جمعية وطنية ليقروا دستوراً ليبياً ويحددوا شكل الحكومة.
4. من أجل مساعدة شعب ليبيا في صياغة الدستور وإقامة حكومة مستقلة، ينبغي تعيين مفوَّض للأمم المتحدة في ليبيا من قبل الجمعية العامة، كما تعيّن مجلساً يساعده ويُسدي له النُّصح.
5. أن يرفع مفوّض الأمم المتحدة، بالتشاور مع المجلس، تقريراً سنوياً إلى السكرتير العام وأية تقارير أخرى يراها ضرورية، على أن ترفق مع هذه التقارير أية مذكّرة أو وثيقة يرغب مفوّض الأمم المتحدة أو عضو من المجلس في لفت انتباه الأمم المتحدة إليها.

6. يتكوّن المجلس من عشرة أعضاء وهــم: عضو تعيّنه كّل حكومة من الدول التالية: "مصر، فرنسا، إيطاليا، باكستان، بريطانيا، الولايات المتحدة" وممثّل عن الشعب في كل من أقاليم ليبيا الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) وكذلك ممثّل عن الأقليات في ليبيا.
7. بعد استشارة الإدارات القائمة في ليبيا وممثلي الدول المذكورة في الفقرة "6" وأعيان البلاد وممثلي الأحزاب السياسية؛ يُعيّن مندوب الأمم المتحدة الممثلين الأربع من الولايات الليبية والأقلية المقيمة في ليبيا.
8. إن مندوب الأمم المتحدة يجب عليه في أثناء قيامه بأعماله التوجه إلى أعضاء المجلس للحصول على نصائحهم وإرشاداتهم. على أن قد يطلب من مختلف الأعضاء أن يقدموا آراءهم بخصوص مختلف المناطق أو مختلف الموضوعات.[27]

وبالإضافة إلى هذا كله تضمن قرار الأمم المتحدة وجوب إعداد اللازم لنقل السلطات من الإدارات القائمة في ليبيا إلى الحكومة الليبية المستقلة عند قيامها، ونص على أن تنضَمَّ ليبيا إلى الأمم المتحدة حتى يتم قيامها كدولة مستقلــة .

وتنفيذاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة تم تعيين أدريان بلت (Adrian peit) مندوباً عنها في ليبيا، وبناءً على توصياتها تم تشكيل مجلس استشاري ضم مُمثلين عن الدول التي أشارت إليها النقطة السادسة وأن يتولى ممثلو هذه الدول من خلال هذا المجلس تقديم النصح والمشورة لمندوب الأمم المتحدة، وكان أول عمل قام به بلت لوضع قرارات الجمعية العامة موضع التنفيذ هو زيارته إلى ليبيا في 18 يناير 1950م وتجواله في أقاليمها الثلاث[28] طرابلس وبرقة وفزان، وبعد هذه الزيارة حدَّد بلت انطباعاته بخصوص تكوين ليبيا المستقلة وفق ما هو مرسوم له حول هذه الزيارة والنتائج التي ترتبت عليها.

ـ المبحث الثالث: الجامعة العربية وقضية استقلال ليبيا:

بدأ اهتمام الجامعة العربية بقضية ليبيا منذ أن عرضت على مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى عام 1945م.

وقد استهلَّت الجامعة العربية مساعيها في القضية الليبية بإرسال الأمين العام للجامعة عبد الرحمن عزّام إلى حكومات الدول العربية قبيل اجتماع وزراء خارجية الدول الكبرى بلندن في سبتمبر 1945م مذكرة أهاب فيها للدول العربية أن تضغط على الدول الكبرى، بأن تمنح ليبيا استقلالها، وتطلب منها أما أن تمنح ليبيا استقلالها على أساس الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، وإنه إذا دعت الحاجة إلى فترة انتقالية؛ فينبغي أن توكل الوصاية إلى دولة عربية أو إلى الجامعة العربية كلها.[29]

وعندما عُقد مؤتمر الصلح مع إيطاليا تقدمت الجامعة العربية في 18 ابريل 1946م بمذكرة أخرى على نفس الأسس السابقة، وهددت المذكرة بأن عودة أي شكل من أشكال النفوذ الإيطالي؛ سوف يُقابل بالمقاومة المسلحة من قبل الشعب الليبي وتسانده جامعة الدول العربية.[30]

ولما انعقد مؤتمر رؤساء وملوك الدول العربية في مدينة "إنشاص" في يومي الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من مايو 1946م، اتخذ المجتمعون قراراً أكدوا فيه على حق ليبيا في الاستقلال، وأن على الجامعة العربية التي قضى ميثاقها برعاية شؤون العرب ومصالحهم أن تهيء الأسباب لهذا الاستقلال وأن تعهد بادئ الأمر بالرعاية اللازمة لظهور حكومة عربية في ليبيا، ومعاونتها حتى تستطيع النهوض بمسؤوليتها داخلياً وخارجياً كعضوين من أعضاءها بعد حصولها على الاستقلال،[31] ولما اتجهت نية الدول الكبرى إرسال لجنة تحقيق لدراسة أحوال ليبيا، حاولت الجامعة العربية أن تشترك في هذه اللجنة، ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا حالتا دون ذلك. فأصدر مجلس الجامعة في 15 أكتوبر 1947م قراراً أكد فيه على وحدة البلاد الليبية (طرابلس وبرقة وفزان) كما ناشد المجلس الحكومات العربية باتخاذ كافة الإجراءات لمساعدة

ليبيا على الاستقلال والوحدة، كما طالب المجلس من الحكومات العربية أن تقوم بسعي دبلوماسي لدى الدول الأربع الكبرى للاشتراك في المفاوضات الجارية حول المسألة الليبية، دفاعاً عن وجهة النظر العربية، لما لها من علاقات قوية مع ليبيا، قائمة على أواصل القُربى والجِّوار والدين واللغة والتاريخ والثقافة ووحدة المصالح.[32]

وفي السابع عشر من أكتوبر 1947م؛ وجَّهت الجامعة العربية مذكرة إلى الدول الأربع الكبرى، أوضحت فيها أن ليبيا بلاد عربية تجمع بينها عوامل مشتركة من اللغة والدين والعادات والثقافة والاقتصاد، فمطلبها الأول وحدة البلاد بأقاليمها الثلاث؛ وأن ليبيا كان لها منذ أيام العثمانيين استقلال ذاتي، وأن أهلها قاوموا الغزو الإيطالي على وحشيته، وجاهدوا في مهجرهم من أجل حريتهم، وبادروا إلى معاونة الحلفاء، ومطلبها الثاني الوحدة والاستقلال.

وبعد اتخاذ الأمم المتحددة قرارها النهائي القاضي باستقلال ليبيا استقلالاً تاماً اهتمت جامعة الدول العربية في تسيير الأمور في البلاد، من حيث وضع قرار هيئة الأمم المتحدة موضع التنفيذ.[33]

وقد قامت الجامعة العربية إلى جانب هذه المساعي الدولية بالتقريب بين أهالي البلاد وتوجيه نشاطهم السياسي فتكوَّن تحت رعاية الجامعة العربية "هيئة تحرير ليبيا" برئاسة السيد بشير السعداوي. التي ضمت مُمثلين من جميع الأحزاب والهيئات الليبية.

- النتائج:

- مما سبق يتضح لنا مدى عمق الصراع الذي كان بين الدول الكبرى حول ليبيا سعياً منها في السيطرة على ليبيا صاحبة الموقع المتميز في شمال أفريقيا.
- وقد مرَّت هذه الصراعات بعدة مراحل، فكانت البداية مع نهاية الحرب العالمية الثانية وكان ذلك واضحاً في المؤتمرات الدولية التي عقدت بشأن تصفية المستعمرات الإيطالية التي كانت ليبيا من ضمنها، وكنتيجة طبيعية كان فشل كل المؤتمرات الدولية بدايةً من مؤتمر لندن عام "1945م" ونهاية بمعاهدة الصلح مع ايطاليا عام "1947م" لأن كل دولة من الدول الأربع الكبرى، كانت تحرص على فرض وصايتها على ليبيا، مما أدى إلى رفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة بعد فشل الدول الكبرى في إيجاد صيغة نهائية للمسألة الليبية والتي انتهت بدورها ولكن بعد سجال طويل بين الدول الكبرى إلى منح ليبيا استقلالها.
- وينتهى البحث بعرض الدور الأساسي الذي لعبته جامعة الدول العربية للمحافظة على وحدة ليبيا واستقلالها في وجه مشروعات التجزئة، وفي أروقة الأمم المتحدة وبعرض مفصَّل للقضية الليبية في الميدان الدولي تم مولد المملكة الليبية المتحدة طبقاً لقرار الأمم المتحدة في أول يناير "1952م".

هوامش البحث:

1. مجيد خدوري، ليبيا الحديثة – دراسة في تطورها السياسي، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1966م – ص134.
2. Jaylor , A .English History ,1914.1954 oxford Univesity Press .1965 .p.595
3. مجيد خدوري، مرجع سابق، ص176.
4. James Byrnes, speakiny Frankly . (Newuork . 1947) . p.96.
5. Fichon Jean: A Guestion De Libya Dams le Rey Lement De la paix .(Paris . 1945) .P.131 .
6. ورد ذلك فى جريدة الاهرام ، السنة " 71 " العدد " 21756 " 1945/9/22م.
7. نفس المرجع.
8. مالك محمد ابوشهيوة ، النظام الساسي في ليبيا في الفترة ما بين 51 – 1969م، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1977م ، ص37-38.
9. نفس المرجع، ص 40.
10. محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، ط1، مطبعة الإعتماد، القاهرة، 1957م، ص35.
11. عبد الله عبد الرازق ابراهيم، "مصر والقضية الليبية في مجلس الوصاية".
12. كلمنص جورج بندي، ليبيا تحت الحكم العسكري البريطاني والفرنسي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 1973م، ص177.
13. تقرير لجنة التحقيق الرباعية، النص العربي، جامعة الدول العربية، 1949م ،ص 93-94.
14. مالك ابو شهيوة ، مرجع سابق ، ص5 .
15. تقرير لجنة التحقيق الرباعية ، مرجع سابق ، ص2 .
16. محمود الشنيطي، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1951م، ص214.
17. سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، ط2، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1970، ص41.
18. مجيد خدوري، مرجع سابق، ص151.
19. سامي حكيم، مرجع سابق، ص75 – 76.
20. Year Book of The United Nation.1948-1949 .p. 252.
21. مجيد خدوري، مرجع سابق، ص152.
22. سامي حكيم، مرجع سابق، ص 78.
23. كهلان كاظم القيسي السياسة الامريكية تجاه ليبيا ،ط1 " مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، بنغازي، 2003، ص69.
24. مجيد خدوري، مرجع سابق، ص 155.
25. نقولا زيادة، ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال، معهد الدراسات العربية، 1958، ص 169.
26. سامي حكيم ، مرجع سابق، ص112.
27. مفتاح السّيد الشريف، مرجع سابق، ص 296.
28. نقولا زيادة، مرجع سابق، ص171.
29. الجامعة العربية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الثالث، 25 مارس 1946، 13 ابريل 1946، القاهرة، 1949، ص 134.
30. نفس المرجع، ص 134.
31. جامعة الدول العربية، الإدارة السياسية المسألة الليبية تقرير مقدم من الأمين العام إلى مجلس الدول العربية، الدورة الثانية عشر، 1 مارس 1950م، عن قضية استقلال ليبيا، ص 18.
32. المسألة الليبية، مرجع سابق ،ص26.
33. نفس المرجع، ص35.

ـ قائمة المصادر والمراجع:

ـ أولاً الوثائق:

ـ الوثائق العربية:

1. تقرير لجنة التحقيق الرباعية، النص العربي ،جامعة الدول العربية، 1949م.
2. الجامعة العربية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الثالث، 25 مارس 1946م، 13 ابريل 1946م، القاهرة، 1949م.
3. جامعة الدول العربية، الإدارة السياسية المسألة الليبية تقرير مقدم من الأمين العام إلى مجلس الدول العربية، الدورة الثانية عشر، 1 مارس 1950م، عن قضية استقلال ليبيا.

ـ الوثائق الأجنبية:

1- United Nations Year Book of The United Nation.1948- 1949.

ـ ثانياً المراجع:

ـ المراجع العربية:

1. مجيد خدوري، ليبيا الحديثة – دراسة في تطورها السياسي، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1966م.
2. مفتاح السّيد الشّريف، ليبيا – الصراع من أجل الاستقلال، ط1، الفرات، بيروت، 2011م.
3. محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، ط1، مطبعة الإعتماد، القاهرة، 1957م.
4. عبد الله عبد الرازق ابراهيم، "مصر والقضية الليبية في مجلس الوصاية".
5. تقرير لجنة التحقيق الرباعية، النص العربي، جامعة الدول العربية، 1949م.
6. محمود الشنيطي، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951م.
7. سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، ط2، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1970م.
8. كهلان كاظم القيسي السياسة الامريكية تجاه ليبيا، ط1، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، بنغازي، 2003م.
9. نقولا زيادة، ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال، معهد الدراسات العربية، 1958 م.
10. الجامعة العربية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الثالث، 25 مارس 1946م، 13 ابريل 1946م، القاهرة، 1949م.
11. جامعة الدول العربية، الإدارة السياسية المسألة الليبية تقرير مقدم من الأمين العام إلى مجلس الدول العربية، الدورة الثانية عشر، 1 مارس 1950م، عن قضية استقلال ليبيا.

ـ ثالثاً الرسائل العلمية:

1. كلمنص جورج بندي، ليبيا تحت الحكم العسكري البريطاني والفرنسي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1973م .
2. مالك محمد ابوشهيوة، النظام الساسي في ليبيا في الفترة ما بين 51 – 1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1977م.

ـ رابعاً الدوريات:

1. جريدة الأهرام، السنة "71"، العدد "21756"، 1945/9/22م.

خامساً: المراجع الاجنبية:

1- James Byrnes, speakiny Frankly. (Newuork. 1947).
2- Fichon Jean: A Guestion De Libya Dams le Rey Lement De la paix. (Paris. 1945).